تاريخ استقبال المقال: 31 / 12 /2018 تاريخ قبول نشر المقال: / /2018 تاريخ نشر المقال:2018/01/31

نظام الأسرة بين تراحمية الإسلام وتفكيكية الحداثة

The family system between the tolerance of Islam and the deconstruction of modernity

أ.علي ثابت

جامعة باتنة1 – الجزائر

أ.د. مصطفى عوفي جامعة باتنة1 –الجزائر

ملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تقدم قراءة لمختلف الاتجاهات التي تناولت نظام الأسرة بالتحليل، بما يحويه من شبكة من العلاقات الأسرية ومختلف القوانين والقواعد التي تحكمه، وركزت على نموذجي الحداثة في رؤيته النسوية، والنموذج الإسلامي، حيث ترى التيارات النسوية بمختلف مشاربها أن الأسرة اليوم أصبحت عبئا وسجنا للمرأة على الخصوص وقفصا حديديا يحد من الحريات ويقمع كل الحالات الإبداعية، ومن ثمة كانت دعوتها إلى تفكيك هذا النظام هي الصورة الحضارية التي يمكن من خلالها الاستفادة من الطاقات الإنسانية (المرأة على الخصوص)، وطبعا قامت هذه الدعوة على أساس النظر إلى العناصر المشكلة للنسيج الأسري على أنهم أفراد وليسوا أعضاء، بينما الرؤية الإسلامية للأسرة تأسست على أن الأسرة سنة من السنن الكونية التي لا يمكن نكرانها وهي تقوم على مبدأي الرحمة والمودة وهي قيم تدعوا إلى التراحمية لا إلى التعاقدية والتفكيكية التي آلت إليها الرؤية الحداثية.

Abstract:

This study attempts to provide a reading of the various trends that dealt with the family system in analysis, including the network of family relations and the various laws and rules that govern it, and focused on the models of modernity in the vision of women, and the Islamic model, where the feminist trends in various walks of life that the family today became a burden and prison Women, in particular, have a military stance that restricts freedoms and suppresses all creative situations. Hence, their call to dismantle this system is the cultural image through which they can benefit from the human energies (women in particular). Of course, The problem of family fabrication is that they are individuals and not members.While the Islamic vision of the family was founded on the fact that the family is a year of universality that can not be denied. It is based on the principles of mercy and affection. These values call for compassion, not contractual and deconstructionism.

مقدمة:

لا جدال في أن الأسرة من أقدم وأعرق المؤسسات التي يبني عليها المجتمع كيانه، وقد قيل ولا يزال يقال أن الأسرة هي النواة الأساسية في بناء المجتمع، فهي بحق اللبنة الأولى والحجر الأساس الذي يوضع في سبيل تشييده، ومن ذلك تعد الأسرة وحدة أساسية من وحدات الوجود الكوني، ونسق جوهري في المجتمع يتضافر مع الأنساق الأخرى في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الإنساني بصفة عامة.

والأسرة في صورتها البسيطة تعني مجموعة مكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يقيمون معهم في دار واحدة. وهذا التصور يجعل من الأسرة جماعة إنسانية تنبني على أساس الرابطة الزواجية، ولكن في الحقيقة إن الأسرة في معناها أعمق من مبناها، فهي– فوق كونها تجمع إنساني– مؤسسة اجتماعية بما تحويه من قواعد ونظم تنظم ذلك التجمع، كقواعد الخطوبة، الزواج، القرابة، الميراث، إنجاب الأطفال وتنشئتهم وكذا تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وبينهم وبين أعضاء المجتمع من جهة أخرى. من ذلك كله كانت الرؤية الموجهة للأسرة ذات بعدين، بعد مادي يتعلق بالبناء الهيكلي المشكل لهذا النظام والمتمثل في العناصر البشرية المؤلفة لكيان الأسرة، وبعد معنوي يرتبط بالنظم والقواعد التي تحكم وتنظم علاقات تلك العناصر فيما بينها، وبينها وبين المجتمع. هذا البعد الأخير والذي نسميه الإطار المؤسسي للأسرة هو الذي يحمل في طياته روح الأسرة، والبذرة التي تحمل الصفات الأساسية لنوع وطبيعة هذا النسق والذي يتماشى وخصوصية وبنية كل مجتمع.

ولأهمية الأسرة في حياة الفرد والمجتمع على سواء فقد كانت محل البحث والدراسة منذ العصور القديمة،"ويمكن القول بأن دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ المدون حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفي والخرافي أو التأملي في موضوع الأسرة، كما يتمثل في التراث الشعبي عن الأسرة وكتابات الأدباء والتأملات الفلسفية، وربما كان من أعلام هذا الفكر، في عالم الأدب(شيكسبير وروبرت إليزابيت براوننج، ووالت وايتمان) وأما في عالم الدين نجد(كونفوشيوس وسانت أوغسطين) وفي عالم الفلسفة (أفلاطون، أرسطو، جون لوك)... الخ "..... (شكري، 1992، ص.16).

غير أن الدراسة العلمية للأسرة التي تنبني على البحوث الإمبريقية البعيدة عن الأحكام الدينية والتأملات الفلسفية لم تنطلق إلا في منتصف القرن العشرين وهذا عن طريق أعمال باخوفين، لويس مورجان، فريدريك لوبلاي وإدوارد ويسترمارك...الخ، وقد كانت تلك الدراسات الرائدة استجابة لحتمية المشكلات والأزمات المجتمعية والأسرية التي كانت سائدة آنذاك. وبمرور الزمن وبتراكم الدراسات والبحوث العلمية حول الأسرة انتقلت اهتمامات العلماء والإشكاليات المنهجية من مستوى المعالجة الكلية للقضايا إلى مستوى المعالجة الخاصة لها، أي الانتقال من الماكروسوسيولوجيا إلى الميكروسوسيولوجيا، وهنا أصبح الاهتمام بالأسرة كمؤسسة اجتماعية أو كنظام اجتماعي يأخذ طابع المناقشات السوسيولوجية الدقيقة، فتولدت إشكالية التغيرات التي طرأت على مستوى بناء ووظيفة النسق الأسري في خضم انتشار مختلف التيارات الحداثية التي أخذت في التوسع أكثر مع نهاية الألفية الثانية، ومن ذلك ترآت عدة تساؤلات جوهرية حول نموذج نظام الأسرة الذي يجب أن يسود مجتمعاتنا العربية:

أيكون نموذجا تراحميا– الذي يصف به الأنثروبولوجيون المجتمعات التقليدية– المستمد من التراث والمبني على أبعاد إيمانية وإنسانية غير مادية في العلاقات بين الأفراد على أساس التعاون ، الإيثار، الترابط، الإخاء...؟

أم يكون نموذجا تعاقديا – الذي يوصف به المجتمعات الحديثة بحسب نظرية العقد الاجتماعي– المستمد من الحداثة والقائم على أساس المنفعة المحضة والعقلانية المجردة والفردية المفرطة في العلاقات بين الأفراد؟

أم أن هناك نموذجا آخر لا هو بالتراحمي ولا هو بالتعاقدي يكون مرجعا للنسق القيمي الذي يحقق النهضة الحضارية للأسرة؟

المجتمع التراحمي والمجتمع التعاقدي:

شكلت النماذج الحضارية والاقتصادية التي سادت في مجتمع ما قبل الصناعة والرأسمالية أرضية وقف عليها علماء الاجتماع الألمان فطرحوا انطلاقاً منها بديلاً للعلاقات التعاقدية التي تهيمن على المجتمعات الرأسمالية. لكن يمكننا القول أن توصيف المجتمع الحداثي بأنه تعاقدي شاع بعد روسو وبناء الدولة على نظرية العقد الاجتماعي. وفي الأنتروبولوجيا توصف المجتمعات التقليدية عموماً بأنها تراحمية في مقابل المجتمعات الحديثة التعاقدية، وإن كان التعبير غير شائع الآن ويرى المفكر المصري عبدالوهاب المسيري أن مفهومي التعاقد و التراحم معيار للتمييز بين المجتمعات الحداثية والمجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من الإيمانية والإنسانية، وأن التمييز بينهما الذي صاغه المفكر الألماني فردناند تونيز ثم طوره ماكس فيبر تمييز دال في فهم المنطق الاجتماعي للأمة الإسلامية والأمم الأخرى – خصوصاً الأفريقية والشرق آسيوية – التي لا تعتبر التعاقدية أساس الجماعة وتنزل الروابط الأسرية والقبيلة والدين منزلة مهمة، بغض النظر عن نمط الإنتاج الاقتصادي الذي تتبناه.....

خصائص المجتمعات التعاقدية (المسيري، 1999، ص ص.251 252):

* الفرد موجود قبل الكل الاجتماعي (أسبقية الجزء على الكل).
* الكل الاجتماعي عبارة عن تركيب صناعي مُعقَّد لم يُوجَد بشكل تلقائي وإنما بشكل تعاقدي واع يتكون من وحدات كثيرة وعناصر ليست بالضرورة متجانسة.
* الروابط الاجتماعية نتيجة دخول الأفراد في علاقات إرادية تعاقدية (عقد اجتماعي يقررون بموجبه تأسيس المجتمع) ومن ثم يمكنهم رفض العقد في أية لحظة ويمكنهم إخضاع أي شيء للنقاش والتفاوض. فالمجتمع هو إذن عملية تعاقدية آلية.
* يتم بناء المؤسسات والمنظمات المختلفة بشكل إرادي واع، وهي مؤسسات تحكمها الرؤية التعاقدية وتقوم بتنشئة الأطفال وترويض الأفراد في ضوء هذه الرؤية..)
* العلاقات الاجتماعية علاقات غير مباشرة (ثانوية) تتم من خلال وسائط معينة، وهي علاقات تستند إلى علاقات تعاقد قائمة على الحذر والمنفعة الخاصة وإخضاع السلوك لقوة القانون.
* أهم مثال على المجتمع التعاقدي هو المجتمعات الحديثة، وخصوصاً في المدن الكبرى، ويمكن أن نضيف إليها الجماعات الوظيفية حينما يَنظُر إليها المجتمع وحينما تَنظُر إلى نفسها من الخارج.

خصائص المجتمعات التراحمية:

*الكل الاجتماعي موجود قبل الفرد (أسبقية الكل على الجزء).
* الكل الاجتماعي عبارة عن تركيب بسيط وُجد بشكل تلقائي عضوي تاريخي وتتسم عناصره بالتجانس.
* يُولَد الفرد فيجد الروابط الاجتماعية العضوية قائمة مستقرة فلا يملك إلا أن يقبلها، فهي ليست ثمرة إرادته وليست نتيجة تعاقد بينه وبين بقية أعضاء المجتمع. فالمجتمع مُعطًى تاريخي عضوي.
* تقوم مؤسسات الجماعة التراحمية العضوية (التي قامت بشكل تلقائي عضوي) بتشكيل الأفراد وتنشئتهم وترويضهم وفقاً لرؤية تفترض أسبقية الكل العضوي على الجزء.
* العلاقات الاجتماعية علاقات مباشرة أولية بين أفراد دون وساطات، وهي علاقات تراحم دافئة تسودها روح التضامن والمشاركة والتعاون التلقائي، وهي تستند إلى الإيمان بمنظومة دينية مشتركة وأعراف اجتماعية.
* من أهم الأمثلة على الجماعة التراحمية التكافلية العضوية ما يلي: الأسرة الممتدة، العشائر، البطون، القرى، المجتمعات الصغيرة، الطرق الصوفية. ويمكن أن نضيف إليها الجماعات الوظيفية حينما تنظر إلى نفسها من الداخل.

وقد اهتمت كتابات ما بعد الحداثة والنقد الماركسي الإنساني للحداثة (مدرسة فرانكفورت) بهذا التمييز واعتبرت الفردانية وغلبة العقل النفعي في ظل الحداثة الصناعية انتقاصاً من الخصائص الإنسانية للفرد ومادية غير مقبولة، ما شكل محضناً لهذين المفهومين، بل إن كتاب هربرت ماركيوز (الإنسان ذو البعد الواحد) الذي صدر في بداية الستينات يتصل كثيراً بما نتحدث عنه حتى اشتهر بعنوانه هذا.

غير أننا هنا لا بد أن نميز بين مفهومين للتراحم، فالأنتروبولوجيا حين تصف المجتمعات التقليدية بالتراحم تعني أن الروابط فيها تعتمد على تقاليد القرابة والانتماء للجماعة في ظل الأسرة والعائلة والقبيلة، بينما يشكل التعاقد الفردي في الدولة الحديثة الأصل في العلاقات.

وقرْن التراحمية بـ التقليدية في مقابل الحداثة من شأنه أن يهمّش دور الدين أو أن يعتبره ثانوياً، فهو يصف كل المجتمعات التقليدية بأنها تراحمية، لكن لمفهوم التراحم في الإسلام ظلالاً أوسع تُخرجه عن حدود المفهوم الأنتروبولوجي الضيق، وتميزه عن النموذج التراحمي في المجتمعات التقليدية غير الإسلامية (لا ننكر هنا أن لباقي الأديان السماوية أثرها في مفهوم التراحم) حتى ينظم مجموعة من المفاهيم الإسلامية الأخلاقية (بر الوالدين، صلة الأرحام، الإحسان، الأخوة الإيمانية، الحب في الله، الصدقة، الجوار...).

لكنها أيضا مفاهيم اجتماعية تعكس منطق العلاقات والقيم، وتتبني عليها أحكام شرعية وقانونية، فمفهوم التراحم في الإسلام يتأسس على سنن الاجتماع الإنساني والفطرة والأخلاق لكنه أيضا مفهوم اجتماعي – سياسي يحترم التعاقدية في تنظيم بعض جوانب هذه العلاقات، بيد انه ينظر إليها من اقتراب تنظيم الحقوق وحفظها لا من اقتراب مادي وضعي، فلا يؤسس عليها فلسفة الحقوق ذاتها بل يرتكز إلى وحي هاد وقدوة نبوية راشدة تجربتها تمثل أنموذجاً لامتزاج الأخلاقي بالاجتماعي في تناغم تأسست عليه حضارة فريدة.

نظام الأسرة وتعاقدية الحداثة الغربية:

من مفاهيم الأسرة المتفق عليها إنسانيا ذلك المفهوم الذي مفاده أن" الأسرة هي المحل الذي يتعلق فيها الإنسان بغيره تعلق نسب ويتخلق فيها بحسب هذا التعلق" (عبد الرحمن، 2006، ص99) ، فهي شبكة من العلاقات الاجتماعية أساسها العلاقة الزواجية وتتفرع عنها علاقة الأبوة والبنوة والأخوة، وفي إطار هذه الشبكة تتشكل المنظومة الأخلاقية للفرد بحسب تلك العلاقات (الأخلاق الزواجية، والأبوية، والأخوية....) والتي يخرج بها إلى المجتمع. إلا أن الأسرة في الغرب أخذت منحى آخر مع مطلع القرن التاسع عشر، استجابة للتغيرات التي جلبتها الحداثة إذ مع نمو الصناعة والتحضر وازدهار الرأسمالية وظهور التيارات التحررية تقهقرت الأسرة تاركة المجال لتأثير عوامل خارجية متعددة أسهمت في تفككها وانهيارها، إذ أن من نتائج الترسبات المادية المنبعثة من قيم الحداثة، الترهل الأسري، و تضخم النزعة المادية، والحرية الشاملة دون قيود للجنسين، وفسح المجال للعلاقة الزوجية أمام العلاقة الزواجية، وارتفعت العلاقات المبنية على رجل و إمرأة دون أولاد بشكل كبير.

في بدايات الفكر الحداثي ظل الكيان الأسري محافظا على الأركان المعروفة وهي:الأبوان، والأولاد و المسكن، والاعتراف الاجتماعي. وكان هدف الأسرة يتمثل في التكاثر ودعم الوحدة الاجتماعية والحفاظ على التركيبة المجتمعية، و دعم الحركة الإنتاجية، إلا أن ظهور الماركسية، و ما أحدثته من تأثيرات واسعة في الفكر الغربي، و توسع تيار الانساوية العلمانية الذي اتخذ من معاداة التقاليد و القيم الدينية مفتاحا للتنوير، فتح الباب لعلاقات جديدة ضمت إلى الكيان الأسري، حيث لم يعد رابط الاعتراف الديني أو الاجتماعي بالعلاقة الزوجية هو الأساس، بل الأمر صار مرتبطا بإرادة الطرفين، كما أن الهدف لم يعد محدد بالتكاثر، ودعم الوحدة الاجتماعية بقدر ما هو نزعة فردية لإشباع الغريزة الجنسية و تحقيق الاستقرار البيولوجي الذي يجب تحقيقه لضمان الفعالية في الأداء الاقتصادي.

إن الفكر الكنسي القديم (المسيحي) تبنى المفهوم الديني للأسرة الذي يجعل من الرجل السيد، و المرأة الزوجة التابعة التي يجب عليها خدمة زوجها و صيانة أطفالها، و لذا كان رد فعل المفكرين الحداثيين عنيفا و جريئا حيث اعتبروا أن سلطة الكنيسة جعلت من المرأة أمة للرجل، و قيدت العلاقة و اختزلتها لذا من واجب الإنسان الجديد أن يرفض الأخلاق السائدة، و يحرر نفسه منها، و يرفض التصور القديم للعائلة و المجتمع، أن يسعى لتحقيق فرديته، و كينونته الذاتية بلا قيود، أو كوابح دينية و عليه أن يؤسس من جديد ما ينفعه قيمة و أخلاقا و نظام حياة. لذا انفصلت الأسرة في الغرب عن القيم التقليدية في إطار القطيعة التي قامت بها الحداثة الأوروبية عن التقاليد منذ عصر الأنوار على اعتبار أن الدين هو مرجع هذه التقاليد، ومن ثم ارتكزت الأسرة الغربية على الانفصال عن الدين في كل شيء ، وكرست بذلك الأخلاق اللادينية ، ويلخصها طه عبد الرحمن في ثلاث عناصر تقوم عليها الأسرة الحداثية وهي:

- اعتبار الزواج مدنيا وكان من قبل لا ينعقد إلا بإذن الكنيسة وتلقي سرها.
- إباحة الطلاق بعد أن كانت الكنيسة تحرمه وتعد الزواج صلة دائمة لا تنتهي إلا بموت أحد الزوجين ، وهو الذي يعبر عنه في لحظة القران في الكنيسة باسم الإخلاص.
- جعل علاقة الحب بين الزوجين أساسا قائما بذاته، وكانت هذه العلاقة الخاصة في السابق تتأسس على علاقة خارجية روحية هي حب الإله(عبد السلام،2011، ص188).

يرى عبد الوهاب الميسيري وهو يؤرخ لتطور التنميط المادي في الغرب الذي انقض على جميع القيم بما فيها القيم الأسرية أن في بداية مرحلة التحديث يتم توليد منظومات أخلاقية مادية (اشتراكية أو رأسمالية) يؤمن بها الإنسان الرأسمالي أو الاشتراكي ، إيمانا عميقا، إلى درجة أنه على استعداد للموت من أجلها، و هو ما يعني أن النزعة الطوباوية والأحلام المثالية بالحرية والإخاء والمساواة والهيمنة الإمبريالية وإرادة القوة ذات فعالية، ويشعر الإنسان من ثم أنه قادر على التحكم في حياته و مصيره، و على صياغة بيئته و ذاته في ضوء المثل الأعلى الذي يؤمن به، و يتم ضبط الحياة من خلال التسامي على الرغبات وكبتها أو قمعها و إرجاء الإشباع أو اللذة.ورغم ذلك تبدأ عملية تآكل الأسرة، فتختفي الأسرة الممتدة لتحل محلها الأسرة النووية التي تبدأ في التفكك هي الأخرى و تظهر أشكال بديلة عن الأسرة (أسرة من رجل واحد و أطفال، إمرأة واحدة و أطفال، رجلان و أطفال، إمرأتان و أطفال ، رجلان و إمرأة و أطفال...الخ ، و تظهر حركة التمركز حول الأنثى الفيمنزم Feminism) التي تنظر للمرأة باعتبارها في حالة صراع مع الرجل و لذا لا تطالب هذه الحركة بحقوق المرأة و إنما تطالب بتحسين كفاءات الصراع (مع الرجل)، و اختفاء الأسرة كآلية لنقل القيم و إعلاء الرغبات، بتزايد الطلب على الجنس عند الأفراد و يعمل قطاع اللذة على هدم القيم الأخلاقية، و إشاعة القيم الاستهلاكية التي تصبح المعيار للحكم على الإنسان (المسيري،2006، ص119).

النظرية النسوية والأسرة:

يعتبر الخطاب النسوي الأنجلوسكسوني من أهم الخطابات المعاصرة التي أفرزتها الحداثة، والتي تهتم بقضايا المرأة والأسرة، وقد بدأت النسوية Feminism منذ القرن الثامن عشر ميلادي في شكل نزعات متفرقة إلا أنها في منتصف القرن العشرين تطورت إلى حركة منظمة سياسيا وفكريا استقطبت الكثير من علماء الاجتماع والنفس والإعلام ، وهي في جوهرها "حركة فكرية مهتمة بحقوق المرأة ، تنادي بتحسين وضعها وتأكيد دورها في المجتمع وتشجيعها على الإبداع" (عبد الحميد،2008،ص2207) وسمية هذه الحركة في بداياتها بنسوية المساواة التي كانت تطمح إلى الارتقاء بالمرأة إلى مستوى الرجل من حيث الحقوق، ثم جاءت المرحلة الثانية للحركة لتسمى بنسوية الجندر أو النوع الاجتماعي، حيث تركز العمل معها على عدم اعتبار الجنس هو المحدد الأساسي في توزيع الأدوار وتحديد المكانة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، لذا أصبحت" الفروق التناسلية العضوية بين الرجل

والمرأة من ذكورة وأنوثة لا اعتبار لها، وأن الفروق بين الأدوار الاجتماعية القائمة على هذه الفروق التناسلية ليست طبيعية، وإنما هي ثقافية وتاريخية فيها من التحكم بقدر مافيها من الاستلاب، ولكي تزول هذه الفروق من الأدوار المستندة الى الذكورة والأنوثة ، لابد من القيام بثورة لإزالة الطبقات الجنسانية، وينبغي أن يتولى هده الثورة الجنسانية الطبقة المسحوقة منها، ووهي طبقة النساء"(عبد الرحمن،2006، ص 111) ، ومن ذلك ارتكزت مرجعية هذه الحركة على ثلاث مصادر أساسية لثلاث نساء اعتبرن منظرات الاتجاه النسائي وهن " سيمون دي بوفوار بكتاب الجنس الثاني، وبيتي فرايدان بكتاب صوفية الأنثى وكذا كتاب السياسة الجنسية لكات جيليت" (خليل عمر،2001، ص183).

وترتب عن هذه الدعوة الجندرية انعكاسات خطيرة على النسق الأسري، إذ أصبح الزواج –بحسب الأنثوية– "النظام القانوني الذي يسوغ حبس المرأة فيما يسمى بالأسرة، فالزواج والأسرة هما التجسيد العملي لتصورات الرجل، والميدان الذي يمارس فيه نزعته الاستعبادية المشروعة دينا وعرفا" (بدر،2009، ص289) وتقول الرائدة النسائية سيمون دي بوفوار "إن اللوم في فشل الزواج لا يقع على الأفراد، وإنما يقع على مؤسسة الزواج في حد ذاتها ، الفاسدة من أساسها. إن مجرد الإعلان بأن رجلا وامرأة ، ربما لم يختارا بعضهما، ملزمين بواجب إرضاء بعضهما بكل الطرق الممكنة طيلة حياتهما، يعد أمرا بشعا، رهيبا، يؤدي بالضرورة إلى ظهور النفاق والكذب والكراهية والتعاسة" (الأحمر، 2004، ص140) ،أما ريتش أدريان فتقول"إن نظام الزوجية تم فرضه على النساء ترهيبا وترغيبا.. كما أن هوية النساء مصدر قوة تم تحجيمه وتبديده بعنف في ظل نظام الزوجية..هذا الوضع يحتاج إلى إدراك جريء للترويج السياسي والاقتصادي والثقافي للزواج، نتجاوز به الحالات الفردية أو حالات المجموعات المختلفة إلى نوع الرؤية المركبة المطلوبة لإزالة سلطة الرجال التي يلوحون بها في كل مكان في وجه النساء" هذه الرؤية المركبة المطلوبة لإزالة سلطة الرجل، تتمثل في الثورة على نظام الزوجية وإحلال الشذوذ محله، لأن الشذوذ (المشاعية الجنسية بالتعبير الماركسي) هو الأصل الذي تمت محاربته بشتى السبل، منها تحريم العفة والزواج ... (بدر،2009، ص294).

فمؤسسة الزواج التي تعتبر الأساس القاعدي لبناء الأسرة والعلاقة الرئيسية في شبكة العلاقات الأسرية أصبحت في نظر الفيمينيزم سجن للمرأة يحد من طاقاتها ووسيلة من وسائل استعباد الرجل للمرأة، وتولد عن هذه النظرة المتطرفة منظومة قيمية جديدة بدل ما كان ثابتا وأصيلا، فبدل:

1- العلاقة الزواجية تم التقنين لحرية المعاشرة
2- اختلاف جنسي الزوجين تم السماح بالزواج المثلي.
3- الإنجاب الذي اخرج بدوره من النظام العام نتيجة الحرية الجنسية.

وكما قال أليكس كاريل:"أصبح الرجل والمرأة على السواء، ومن الصعب أن نحدد جنسهما، لتداخل وظائفهما وبسبب مساواة لم تحترم الاختلاف الجوهري الذي أقره الرب في خلقه لكليهما" (كاريل،د.ت،ص240) وهذا الذي أسفر عنه انتقال "علاقة الصراع من مستوى الطبقات الاجتماعية إلى مستوى الأفراد داخل الأسرة، فقد غدت هذه الخلية الاجتماعية الأولى حقا مسرحا لصراعات متعددة منها الصراع بين الزوج والزوجة والصراع بين الأب وابنه والصراع بين الذكر والأنثى والصراع بين الأم وابنتها...والصراع بين الجيل والجيل" !(عبد الرحمن، 2006، ص 110)

فالحركة النسوية ساهمت بشكل كبير في تقويض الأسرة الغربية على الخصوص، عن طريق تعطيل وظائف المرأة الطبيعية داخل المجتمع، وإدخالها في حالة اغتراب نتيجة ازدواجية دورها بين الأسرة وفرص عملها التي أنتجها العصر الحديث ف"اجتزأت المرأة من محيطها الاجتماعي والأسري لتتخذ منها وحدة اجتماعية قائمة تروم تحريرها، أن أخطأت السبيل فعوض أن تحرر المرأة من الاستبداد السياسي وما نتج عنه من استبداد ذكوري وترجع بها إلى أصل أنوثتها بما هي مصدر لقيم الجمال والمسؤولية وبناء الأجيال، عوض هذا أفقدتها ما بقي من

أنوثتها لتتلبس بشخصية ذكورية لم تبقى من أنوثتها إلا أطلالا، أما على مستوى الأسرة فقد حولتها من منبع للحب والعطف وناظم للعلاقات العائلية إلى كائن أناني لا يستحضر إلا طموحه الشخصي واستقلاليته، وتحرره من كل التزام بل أصبحت المرأة تتنكر لفطرتها لتنظر إلى الزواج على أنه قيد يعوقها وإلى الإنجاب على أنه عدو يفسد جمالها ورشاقتها، وإلى البيت والانشغال به على أنه إهدار لطاقتها بل إهدار لكرامتها، وبعد أن كانت –كما هو مركوز في فطرتها– تفرح بصيحة الطفل لأنها تحقيق لرسالتها وإثبات لأنوثتها المتمثلة في الاستعداد للحمل والإنجاب صارت تمقت صيحة الطفل، وتكره البيت حتى إن تزوجت تستخدم موانع الحمل لتحافظ على رشاقتها" (قطب، 2001، ص75)

عطفا على ما سبق يمكن القول أن تناول التيارات الحداثية–منها النسوية– لموضوع الأسرة برؤية تفكيكية مبنية على علاقات تعاقدية افرز عدة اختلالات على مستوى النسق الأسري نذكر منها (مكاوي، 2003):

–فلق لنواة الأسرة وذلك بسبب معالجة مشاكل كل عضو فيها على حدة، بمعزل عن باقي أعضائها وبعيدا عن انتمائه الأسري. بحيث سحبت المرأة والطفل مثلا من الأسرة وجعلت الأسرة خصما لهما، وبالتالي عولجت كل مشاكلهما من خارج الأسرة لا من داخلها، وعولجت بشكل مجزأ. وبذلك تفرق أعضاء الأسرة شيعا لا جامع بينهم سوى الإحساس بالظلم والمنافسة والتوجس وتبادل الاتهام، وأصبح الانتماء للأسرة بالفردية لا بالعضوية.

–تجزئة قضايا الأسرة وافتقادها لسياسة أسرية شاملة.

–إذكاء التنافسية داخل الأسرة بمختلف أوجهها (صراع بين المرأة والرجل –الخطاب الماركسي– ، صراع بين الآباء والأبناء بجعل السلطة الوالدية مرادفا للتسلط والاستبداد.

–الاستخفاف بالالتزامات والتكاليف الأسرية، وذلك بمراجعة توزيع الأدوار والسلطة والمكانة داخل الأسرة، وتغليب العمل على خط الحقوق بدل خط الواجبات (حقوق المرأة، حقوق الطفل،...) وتأسست لذلك جمعيات عدة، هذا الذي أدى إلى تغافل فكرة أن الحقوق في الأصل هي واجبات، كما يؤكد ذلك الأستاذ مالك بنبي في مقولته "حقوق غيرنا هي واجباتنا، وواجبات غيرنا هي حقوقنا".

والنتيجة العامة لكل ذلك:

- تراجع كبير في الإقبال على الزواج لفائدة العلاقات خارج الزواج.
- تراجع خطير في معدل الخصوبة .
- ارتفاع نسب الطلاق.
- تنامي العزوبة والعزوف عن الزواج ومنه ارتفاع نسب العنوسة.
- كثرة الأسر أحادية الفرد.

التراحم أساس العلاقات الأسرية:

في المفهوم الإسلامي يعتبر الزواج الشرعي بين ذكر وأنثى هو الأساس المكين الذي تقوم عليه الأسرة، والتي لا تقتصر على تلك العلاقة المحدودة بالزوجين والأبناء، بل تمتد بامتداد العلاقات الناشئة عن رباط المصاهرة والنسب والرضاع، والذي يترتب عليه مزيد من الحقوق والواجبات الشرعية مادية كانت كالميراث، أم معنوية كالبر والصلة والصدقات.... وهي نظام كوني مخصوص للعنصر البشري بصفة عامة بصريح الآية الـ شاء: ١

فالزواج– والذي منه تتشكل الأسرة– له مقام عظيم في التشريع الإسلامي، إذ هو نواة التنظيم الاجتماعي وأولى مؤسسات المجتمع حيث تكون العلاقة مباشرة دون وسيط ، وحيث يتم تنشئة الفرد اجتماعيا وإكسابه المعارف والمهارات والميول والعواطف والاتجاهات في الحياة، إلا أنه قبل ذلك وفوق ذلك ملجأ الأمن والأمان فهو الرحم وهو الأهل وهو المودة وهو الرحمة وفي هذا تأكيد لمعنى السكن والسكينة (طيارة، 2003، ص 237) الـ روم: ١٢

.فالأسرة من هذا المنظور هي الأسرة التي تقوم على العطاء وليس على المصلحة، فالأب يعطي أمنا والأم تعطي حبا وحنانا والأبناء يعطون بسمة الرضا، وهذا العطاء هو الذي يحدد مسؤوليات وعلاقات أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض (الشربيني وسيد منصور، 2000، ص28)، فشبكة العلاقات المشكلة للكيان الأسري تتأسس على التراحم والمحبة ، وهذا ما ذهب إليه فريد الأنصاري حين اعتبر أن مفهوم الرحم تجاوز أن يكون مجرد غشاء من اللحم في بطن المرأة لحمل الجنين، بل تعدى هذا المفهوم للدلالة على العلاقة التعبدية بين أفراد الأسرة، وهذا سر بقاء الأسرة المسلمة قوية صامدة عبر التاريخ رغم كل أشكال التذويب الثقافي الذي تعرض له المسلمون في كل مكان.

خاتمة:

يعتبر ارتفاع نسب الطلاق في العالم نذر شؤم على مستقبل الإنسانية بصفة عامة، فنسبة 71% من حالات الطلاق من مجموع حالات الزواج في بلجيكا مثلا، هي الصورة القاتمة التي آلت إليها المجتمعات الغربية على الخصوص نتيجة اعتمادها على القيم التعاقدية في نسقها الأسري.

من هذا المنطلق كانت الدعوة إلى إعادة النظر في قيمة النسق الأسري وجوديا من حيث بنيته ووظيفته ضرورة حتمية، وهذا لا يكون إلا من خلال التمكين للقيم التراحمية في شبكة العلاقات الأسرية في أبعادها الأساسية : الزواجية ، الأبوية والأخوية، فتلك العلاقات هي الحافظ للنظام الأسري، فكلما كانت مؤسسة على قيم التراحم والمودة ازدادت قوة وتماسكا، وكلما كانت مبنية على قيم التعاقد ازدادت تفككا وتشضيا.

قائمة المراجع:

[1] – أحمد سالم الأحمر.(2004).علم اجتماع الأسرة–بين التنظير والواقع المتغير–(ط1) لبنان – دارالكتاب.

[2] –أحمد مختار عبد الحميد.(2008).معجم اللغة العربية المعاصرة (ج3،ط1).مصر– عالم الكتب

[3] –أليكس كاريل.(د.ت). الإنسان ذلك المجهول،ترجمة:عادل شفيق.مصر– الدار القومية للطباعة.

[4] – بوزبرة عبد السلام.(2011).طه عبد الرحمن ونقد الحداثة(ط1).لبنان– جداول للنشر.

[5] – خديجة كرار الشيخ الطيب بدر.(2009):الأسرة في الغرب –أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها–(ط1). سوريا– دار الفكر.

[6] – رجاء ناجي مكاوي ، محاضرة بعنوان كونية نظام الأسرة في عالم متعدد الخصوصيات، الدروس الحسنية، المغرب .2003

[7] – عبد المجيد سيد منصور و زكرياء أحمد الشربيني. (2000). الأسرة على مشارف القرن21(ط1). مصر–دار الفكر العربي– مصر.

[8] –عبد الوهاب المسيري.(2006).دراسات معرفية في الحداثة الغربية(،ط1). مصر– مكتبة الشروق ة– مصر،2006.

[9] –عبد الوهاب المسيري.(1999).اليهود واليهودية والصهيونية (ج1،ط1). القاهرة –دار الشروق.

[10] –علياء شكري.(1992).الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة(ط2) .القاهرة –دار المعارف المصرية.

[11] – طه عبد الرحمن.(2006)روح الحداثة(ط1). بيروت– المركز الثقافي العربي.

[12] – محمد قطب.(2001). مذاهب فكرية معاصرة(ط9). مصر– دار الشروق.

[13] –معن خليل عمر.(2001).علم اجتماع الأسرة(ط1).مصر– دار الشروق.

[14] – مؤتمر الأسرة الأول.(2003).الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصر(ط1). لبنان– دار ابن حزم–لبنان.